

كتب بالإنجليزية

نوع البحوث السردية أو الوصفية أو التاريخية التسجيلية، وإنما هي واقعة في حقل البحث النظري - التحليلي للصراع بين العرب وإسرائيل من زوايا متعددة: سياسية؛ اقتصادية؛ اجتماعية؛ تاريخية؛ قانونية.

دراسات اجتماعية

إسرائيلية نقدية جديدة؟

فيما يتعلق بالمسألة الأولى، فإنه، وعلى الرغم من أن الكتاب أنجز بدعم من مؤسسة "فان لير" الإسرائيلية، الأمر الذي أثار حفيظة العديدين من الرفضين لأي شكل من أشكال التطبيع مع إسرائيل ومؤسساتها،² إلا إن وجود هذا العدد من الدراسات لباحثين إسرائيليين يكشفون جوهر الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويناقضون المبررات النظرية الإسرائيلية الأساسية لهذا الاحتلال، يُظهر الأهمية الكبيرة لرصد التغيرات في أبحاث وتوجهات الأكاديميين الإسرائيليين والأكاديميين الغربيين اليهود العلمية، تحديداً

سلطة الاستبعاد الشامل: تحليل الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

The power of inclusive exclusion: Anatomy of Israeli Rule in the occupied Palestinian Territories.

Adi Ophir, Michal Givoni, and Sari Hanafi, eds.

New York: Zone Books, 2009. 641 pages.

المواطنين الإسرائيليين من البعد الأخلاقي، وذلك حين يعبئهم للمشاركة في الكارثة التي ينزلها بالفلسطينيين وفي تبريرها، وكذلك في محوها وإنكارها؛ يثبت أيضاً أن هذا الاحتلال، بالتالي، بلا مستقبل ولا دوام لنظامه. وفي تجاوز لمحاولة التعليق على جميع فصول الكتاب وأبحاثه سأركز فيما يلي على مسألتين أساسيتين تتعلقان به: الأولى، أنه كان نتيجة عمل بحثي وتحليلي قام به ثلاثة أكاديميين فلسطينيين وأكاديمية بريطانية واحدة، بالاشتراك مع أربعة عشر أكاديمياً إسرائيلياً، والثانية أن أبحاثه ليست من

هذا الكتاب
يمتاز الضخم (٦٤١ صفحة) بمزايا عديدة يصعب تلخيصها ضمن المساحة المتاحة لهذه المراجعة، فهو يكشف الطبيعة البشعة واللاإنسانية للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، وجوهر سياساته؛ يحلل التدمير الممنهج والمستمر للوجود المجتمعي الفلسطيني؛ يثبت بما لا يحتمل التأويل أن الآثار التدميرية لهذا الاحتلال لا تقتصر على الفلسطينيين وحدهم، بل تصيب مواطني دولة إسرائيل أيضاً، فهو، بحسب إحدى المساهمات في الكتاب، أريلا أزولاي، يجرّد

في الجامعة نفسها، تبدي كاتس، والذي كشف تفصيلات مجزرة الطنطورة التي اقترفتها المنظمات الصهيونية؛ وأيضاً حالة الأكاديمي أستاذ المسرح الإنجليزي في الجامعة، أبراهام عوز، لموقفه الراض لسياسات إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتشبيهه إياها بأفعال النازية، وتشبيهه الجنود الإسرائيليين بأنهم صورة مصغرة عن النازي آيخمان، وقد أطلق عليه في مقالة افتتاحية لجريدة إسرائيلية لقب "وارد تشرشل الإسرائيلي"^٢.
 أما فيما يتعلق بالمسألة الثانية، فالكتاب يمس حقلاً ما زال، على الرغم من أهميته الكبيرة، غير متناول من الباحثين في شأن الصراع العربي - الإسرائيلي بما يشفي الغليل، وهذه المسألة هي ما يضيفي على الكتاب أهمية بالغة ويرفع من قيمته العلمية، فالكتاب يطرح تساؤلات تستدعي، بحسب محرّره، تحليلاً يسترشد بنظرية تحررت من أي التزامات أيديولوجية أو دينية تحدد مسبقاً منظور دراساته وافتراضاتها الأساسية بشأن موضوع الصراع على فلسطين.
 تعالج مقدمة محرري

لا تروق للمؤسسة الإسرائيلية الحاكمة وجهازها العلمي، ومنها مثلاً ما نشره الأستاذ الجامعي الإسرائيلي، شلومو ساند، مؤخراً في تنفيذ أسطورة الشعب اليهودي الموحد عرقياً، والذي يرجع إلى سلالة بشرية واحدة ممتدة منذ آلاف السنين. وقد تعرض هؤلاء بسبب آرائهم المناهضة للنظريات الصهيونية لمضايقات عديدة، فأعمال أحد المشاركين بالكتاب، إيال وايزمن، مُنعت من طرف اتحاد المعماريين الإسرائيليين في كتاب سابق شارك في تحريره بعنوان: "احتلال مدني: سياسات العمارة الإسرائيلية" (بالإنجليزية). وهذا شبيه بالمضايقات التي تعرض لها المؤرخ الإسرائيلي، إيلان بابيه، في جامعة حيفا، بسبب مواقفه من الإبادة الجماعية التي مارستها العصابات الصهيونية خلال حرب ١٩٤٨، وغيرها من المواقف التي وثّقها في كتابه الصادر مؤخراً بعنوان: "خارج الإطار: النضال من أجل الحرية الأكاديمية في إسرائيل" (بالإنجليزية)، والذي دعا فيه إلى مقاطعة إسرائيل أكاديمياً؛ ومثل إلغاء شهادة الماجستير التي حصل عليها طالب الدراسات العليا

في حقل العلوم الاجتماعية، والتي خرجت من إطار الدفاع عن الأسس النظرية والسياسات الاستعمارية للصهيونية وإسرائيل إلى إطار البحث العلمي الملتزم بمستوى عالٍ من الاعتناء بالبعد الإنساني الأخلاقي وبالدفء عن الحقيقة. فهل يشهد حقل الدراسات الاجتماعية في إسرائيل وبين اليهود في العالم تياراً قوياً يرفض الأساطير التي تروجها إسرائيل في مجالي السياسة والتاريخ؟ وهل سينتج هذا التيار وعياً جديداً داخل إسرائيل وبين اليهود عبر العالم وأنصارهم في العالم الغربي ينمو بعيداً عن هيمنة الرواية الصهيونية والإسرائيلية الرسمية، ويفتح بالتالي آفاقاً حقيقية لحل الصراع على الأرض الفلسطينية؟
 ومن الواضح في هذا الكتاب أننا لسنا أمام ظاهرة تقتصر على نوعام تشومسكي، أو كتابات الحاخام اليهودي الأميركي المعادي للصهيونية ألمر برغر، بل نحن أمام أعداد متزايدة من الباحثين اليهود والإسرائيليين في أماكن متعددة من العالم، وخصوصاً داخل بعض الجامعات الإسرائيلية، والذين يتجرأون على قول أشياء

الكتاب الثلاثة منطلقات الكتاب ونظرياته وأهم مضامينه الفكرية، وبحسب المحررين فإن الكتاب ينطوي على افتراضين أساسيين يقول الأول منهما إن هناك تساويًا بين المناقشات الدائرة حول تاريخ الصهيونية وتاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، بل حتى المناقشات الدائرة حول الطول الممكنة للصراع، في الجهل بالوضع الحالي للأمور. وهنا تبرز أهمية دراسات الكتاب في تركيزها على تحليل الوضع الحالي بعمق، وكشف مرتكزات السياسة الاحتلالية؛ أمّا الافتراض الثاني فيربط بين هذا الجهل وبين تأثيره في الوضع الراهن ذاته، ذلك بأن هذا الجهل "يمثل عنصراً فاعلاً في ماكينته الاحتلال ذاتها، فالأشخاص الذين يميلون إلى تجاهل الحاضر غالباً ما يتحدثون عن الماضي كما لو أنه لم يسبق أن تصاعد لينتهي إلى الوضع الراهن للأمور، أو أنهم يسقطون وضعاً يبدو مدمراً - أزمة إنسانية، أو دولة نظام فصل عنصري، أو أسلمة (Islamization)، أو تفقت المجتمع الفلسطيني - وموجوداً فعلياً، على مستقبل لم يتحدد بعد" (ص ١٦). ويرى

المحررون، في مقدمتهم، أن أصحاب هذا التوجه يفقدون بوصلة المستقبل، فهم يحملون الحاضر مستقبلاً "لا يزال في خانة التخمين (وخصوصاً حل الدولتين، إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة إلى جانب إسرائيل)، كما لو أن ذلك حدث فعلاً، أو أنه، على أقل تقدير، قد تم الاتفاق عليه، وبالتالي أصبح ضرورة تاريخية؛ أمراً سيحدث بلا إمكان الحؤول دون حدوثه" (ص ١٦).

تحليل الاحتلال

لعل من أهم منجزات الكتاب تعريته الأسس القانونية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وكشفه طبيعته وجوهره من خلال تحليل علمي دقيق له، فهو يرفض اختزال تعبير "الاحتلال" للإشارة فقط إلى الهيمنة الإسرائيلية على الفلسطينيين المحرومين من المواطنة، وينحو نحو التفكير "في نوع السلطة السياسية" التي يتضمنها "نظام الاحتلال"، والتي يجري إنتاجها كجزء منه (ص ٢٥). وبحسب محرري الكتاب فإن الاحتلال في حقيقته هو نظام

سلطة يمتلك تاريخه الخاص وبنيته الخاصة ومنطقه الخاص، والكتاب يدرس طبيعة هذا الاحتلال "باعتباره نظاماً أو منظومة سياسية فريدين من نوعهما، وباعتباره مجموعة من الأجهزة الحكومية وغير الحكومية، وتركيبية فكرية وسلسلة من التقنيات السياسية التي تستحق الدراسة بحد ذاتها" (ص ٢٦). والاحتلال نظام سياسي يحدد، إلى حد كبير، طبيعة الدولة المحتلة (إسرائيل)، فهو ليس ظاهرة خارجة عنها، وإنما جزء من تشكلاتها ودينامياتها الداخلية. والاحتلال "هو منظومة غير مستقرة من تقنيات القوة تفتح وتحد فضاء الفعل وردة فعل البشر الخاضعين لسلطانها" (ص ١٧). وتستكشف دراسات الكتاب "الأساليب التي يكبح بها مثل تقنيات القوة هذه أولئك الذين يعتقدون أنهم يتحكمون فيها، لكن الذين هم جميعاً غالباً ما يكونون نتاجاً لها، كما تستكشف الأساليب التي تؤدي بها تلك التقنيات إلى عواقب غير مقصودة، والتي تميل إلى إعاقة عملية اتخاذ القرار التي تبدو عقلانية، وإلى تعريض جميع أنواع المخططات السياسية للخطر" (ص ١٧).

ذاته. ويرى الكتاب الثلاثة أن الاحتلال الإسرائيلي غير قانوني، من ناحية القانون الدولي، لأن معايير ومواصفات الاحتلال التي يتطرق إليها القانون الدولي لا تنطبق عليه، كما يرون أن الرواية الإسرائيلية عن الاحتلال تقوم بالتلاعب بالنظام الدولي المتعلق به، والذي يضمن بقاء نسيج الحياة في أي أرض محتلة سليماً بقدر الإمكان، على أساس افتراض سرعة العودة إلى النظام الطبيعي للمجتمع الدولي (الذي يتمحور بصورة معيارية حول دول سيادية تمارس كل منها سيطرة فعلية على الشعب الموجود على أرضها). لقد تلاعبت إسرائيل بهذا القانون بشكل يشرعن تمزيق نسيج الحياة الفلسطينية ويخدم الأجندة السياسية الخاصة بتوسعها على حساب الفلسطينيين.

يرى كاتبو الدراسة أنه يجب إعادة النظر في الحجج التي تقدمها إسرائيل بشأن هواجسها الأمنية والإجراءات المتخذة لتأمين متطلبات تلك الهواجس، ويجادلون بأنه على الرغم من صحة القول إن الهجمات الإرهابية تمثل تهديداً أساسياً لمسار الحياة

نظام الاحتلال يطبق قوة هائلة في ضبط وتحديد مدى الدمار الذي يلحق بأحد الجانبين [الفلسطيني والإسرائيلي]، لكن السلطة الحاكمة مطالبة بتطبيق القوة ليس على سكان الأرض المحتلة فقط، بل على مواطنيها أيضاً، كما تكتب.

تركز دراسات الكتاب بشكل أساسي على التحول الأخير الذي مر به نظام الحكم الإسرائيلي بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠، فينبصّ الاهتمام على الأشكال الحالية من التحكم الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، مثل "التحكم الصارم في الحركة، وتفتيت الفضاء، ومنظومة حواجز التفتيش، والزحف الاستعماري، والاعتقالات المتعارضة مع جميع القوانين" (ص ١٧).

ملاحظات عامة

يتناول الفصل الأول الذي كتبه أورنا بن نفتالي وأيال م. غروس وكيرين ميخائيلي مسألة تجاهلتها النقاشات الدائرة حول قانونية ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وسياساته، وهي مناقشة قانونية الاحتلال

ترى أريلا أزولاي في مساهمتها الثانية في الكتاب بعنوان: "الشرط المكاني (اللا) إنساني: مقالة بصرية" (المكاني أو الحيز)، أن نظام الاحتلال الإسرائيلي خلال الأربعين عاماً من حكمه قام بتقطيع أوصال الفضاء الفلسطيني على نحو خطر من خلال البناء لمصلحة المستوطنين اليهود، والتحكم في حرية حركة الفلسطينيين وتنقلهم، وتدمير بيوتهم ومنشآتهم. وهي تحتاج بأن هدف الاحتلال الوحيد هو إحكام سيطرته والاستيلاء على المكان، وليس تطويره من أجل تحسين أوضاع الفلسطينيين المعيشية. وبحسب تحليلها فإن الاحتلال الإسرائيلي حول الفلسطينيين إلى سكان مؤقتين في حيز مكاني يخضع شكله والتغييرات الطارئة عليه، باستمرار، لأهواء النظام الحاكم ومواطنيه الإسرائيليين. وتستنج أزولاي أن سياسة الفصل التام بين الفلسطينيين والإسرائيليين التي يسعى قادة إسرائيل لتحقيقها هي وهمٌ محض، وتقول إن هذا الوهم وحده هو الذي يسمح بإنزال مظالم الفلسطينيين لم يكن المواطنون الإسرائيليون ليتحملوها لو أنزلت بهم، وإن

الطبيعية، إلا إن قيام إسرائيل بالمعادلة بين الفلسطينيين وبين تنظيم "القاعدة"، وبالتالي بين الفلسطينيين وبين الفكر الإسلامي المتعصب في جميع أنحاء العالم، هو أمر مرفوض ويجب تفنيده، ذلك بأن ما يقوم به الفلسطينيون هو كفاح شعب محتل للحصول على حريته، في حين أن "القاعدة" هي مجموعة غير محددة المعالم، عابرة للقوميات، ومصممة على تدمير أسلوب الحياة الغربية. هذه المعادلة التي تقوم بها إسرائيل تدعم الحجج الإسرائيلية التي جرت مناقشتها سابقاً، من قبيل أن استجابة الفلسطينيين لعروض إسرائيل السخية بالسلام، المقدمة في كامب ديفيد، هي دليل على عدم انخراط الفلسطينيين بنية صافية في عملية السلام، وبالتالي فهي تمثل دافعهم الحقيقي: تدمير الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، إسرائيل. لكن ثمة عامل ناقص في هذه المعادلة، هو الاحتلال، وبالتالي فإن المعادلة المذكورة لا تخدم سوى نفسها، لأنها تسمح بتشويش علاقات السبب والنتيجة القائمة بين الاحتلال وبين العنف الذي يمارسه فلسطينيون. صحيح أن تلك العلاقات لا تبرر الهجمات

الإرهابية على المدنيين - إذ لا يوجد ما يبرر مثل هذه الهجمات - لكنها تضعها في سياقها الصحيح وتعيد تركيز الانتباه إلى طبيعة الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة. يهتم كل من أريلا أزلواي وعادي أوفير في دراستهما لنظام العنف الإسرائيلي، بوصف وتحليل تراكيب العنف التي يلجأ جنود الجيش الإسرائيلي إلى استخدامها في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ انتفاضة الأقصى في سنة ٢٠٠٠، وبدراسة مغزى هذه التراكيب، ويحلان العنف بنوعيه المتفجر والمكبوت، ويبينان استخدامهما من أجل تطويع الفلسطينيين وإخضاعهم، وجعلهم ينصاعون لإرادة الاحتلال. ويركز الكاتبان على ضرورة فهم تأثيرات العنف الملجوم في حياة الفلسطينيين، وهما يعتبران أن هذا العنف لا يهدف إلى ردع الفلسطينيين عن المقاومة، وإنما إلى تحدي بقائهم على الأرض.

أوضاع اللاجئين ومستقبلهم

يدرس ساري حنفي ويحلل أوضاع مخيمات اللاجئين

في الأراضي الفلسطينية بين عاملي الاستبعاد ودور المقاومة، ويرى أن مخيمات اللاجئين في الأراضي الفلسطينية عوملت على مدى ستين عاماً "كفضاء استثناء ومختبر تجارب للسيطرة والمراقبة عن كثب" (ص ٢٣). ويصل حنفي بدراساته لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية (لبنان وسورية والأردن) إلى استنتاج فحواه أن "العلاقة بين الهوية الوطنية والبيئة السكنية علاقة واهية، إذ إن المخيمات تخلق هوية جديدة ذات طبيعة محلية أكثر من كونها وطنية" (ص ٥١١). ويناقش حنفي، في المقابل، مقولة الباحثين إيمانويل ماركس ويورام بن بورات للذين عدّا مخيمات اللاجئين الفلسطينيين مناطق سكن عادية تسير في عملية اندماج في ترقية المدن، فيحاجج بأن المخيم "كيان يحمل معه ثقل تاريخ التهجير الفلسطيني والمقاومة" (ص ٥٠٠).

وفي دراسة حنفي لأوضاع المخيمات داخل الأراضي الفلسطينية (المحتلة منذ سنة ١٩٦٧) بعد قيام السلطة الفلسطينية نتيجة "اتفاق

إسرائيل ذاتها وبين ممارساتها وسياساتها الاحتلالية في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي يدفع إلى التساؤل: هل انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية والقطاع، وتخليها عن الاحتلال، سيضعان حداً للصراع على الأرض الفلسطينية، أم إنهما يشكلان خطوة على طريق حل آخر يستند إلى مفهوم الدولة الواحدة أو دولتين منفصلتين؟

سميح حمودة

باحث ومحاضر في العلوم السياسية في جامعة بيرزيت

ثانية في مخيمات اللاجئين "كأماكن للتطرف والراديكالية" (ص ٥١٢)، أي أن ظروفها تدفع في هذا الاتجاه، لينادي بتمكين سكان المخيمات وتقويتهم، وبمنحهم الحق في التواصل مع المدن المجاورة، وتحسين أوضاعهم المعيشية.

ملاحظة أخيرة

على الرغم من أن الكتاب وضع تركيزه الكلي في تحليل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية (منذ سنة ١٩٦٧)، فإن سؤالاً مشروعاً يظل برأسه ويتعلق بالعلاقة بين الأساس الفكري الصهيوني لدولة

أوسلو"، يستنتج الكاتب أن هذه المخيمات عانت التهميش من الاحتلال الإسرائيلي ومن سلطة أوسلو، الأمر الذي حوّلها إلى أماكن تشبه "الأحياء الفقيرة غير النظامية حول العالم" (ص ٥٠٢). ويلاحظ حنفي أن اللاجئين حُرّموا في أغلب الأحيان "من وجودهم السياسي ومن هويتهم، وتحولوا إلى أفراد بحاجة إلى المأوى والمأكل. وعهد بهذه الحياة المجردة وبقضية اللاجئين برمتها إلى رجال الشرطة والقوات المسلحة، من جهة، وإلى منظمات الخدمة اللاسياسية، مثل الأونروا، من جهة أخرى" (ص ٥٠٣). ويطالب حنفي بالتفكير

المصادر

١ يقع الكتاب في ١٣ فصلاً، ويضم عشرة أجزاء وثائقية تضم وثائق للاحتلال بالعبرية مترجمة إلى الإنجليزية، وخمس مجموعات لصور فوتوغرافية تشرح الأوضاع تحت الاحتلال وتأثير سياساته في الفلسطينيين، كما يضم تلخيصاً للتطور الزمني للاحتلال منذ حزيران / يونيو ١٩٦٧ حتى نهاية سنة ٢٠٠٧.

٢ مع العلم بأن الكتاب لم يلق ترحيباً من الأوساط الأكاديمية الإسرائيلية التي أهملته في الغالب، أو قدّمت تقويماً سلبياً له مثل العرض الذي نشره إليك إبستين من جامعة إسرائيل المفتوحة في مجلة:

International Sociology Review of Books, vol. 26, no. 5.

٣ الإشارة هنا إلى وارد تشرشل الذي كتب عقب أحداث أيلول / سبتمبر في الولايات المتحدة يلقي بتبعيتها على السياسة الخارجية الأميركية للولايات المتحدة، ويصف العاملين في المؤسسات الرأسمالية الأميركية بأنهم صورة مصغرة عن أيخمان النازي. وبشأن عوز راجع:

<http://www.israelnationalnews.com/Articles/Article.aspx/6950>